مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية
King Faisal Center for Research and Islamic Studies

متابعات

تونس:
ملامح المشهد السياسي
في ضوء الانتخابات التشريعية

تونس:
ملامح المشهد السياسي في ضوء الانتخابات التشريعية

د. محمد السبيطلي

مَثَّل السادس من أكتوبر منعرجاً سياسياً مهماً منذ ثورة تونس سنة ٢٠١١م. فالانتخابات التشريعية، ورغم الإقبال دون المتوسط (بلغت نسبة المشاركة ٤١٪)، أظهرت تغيراً في مزاج الرأي العام تمثل في ظهور قوى حزبية جديدة وأفول تشكيلات أخرى كانت منذ ٢٠١١م ثم بعد ٢٠١٤م، تبدو أساسية في تشكيل المشهد السياسي العام. فقد أكد الناخب التونسي الاتجاه الذي أبرزته الاستحقاقات الرئاسية ليوم ٢٥ سبتمبر. وعلى الرغم من أن مخرجات الانتخابات التشريعية أكدت ما كانت أظهرته أيضاً الانتخابات البلدية لسنة ٢٠١٨م من تراجع للأحزاب الكبرى، وتقدم للمستقلين، إلا أن انهيار تيارات سياسية وتنظيمات حزبية وشبه اختفائها من تحت قبّة البرلمان يدل على تأزم العلاقة بين الرأي العام والنخب السياسية بما فيها التاريخية منها. انتخابات كانت نسبة العزوف فيها تتجاوز ٨٥٪. وفازت فيها حركة النهضة بنسبة تفوق ٢٣٪. في حين يأتي الحزب الثاني بـ١٧٪. وهو ما يطرح تساؤلات حول مستقبل الأحزاب عموماً، والتاريخية منها بالخصوص، على الرغم من حضور بعضها منذ بضع عشرات السنين ودورها في المنجز الديمقراطي لتونس. فكيف يبدو المشهد الحزبي بتفاصيله في ضوء الانتخابات الأخيرة؟ وكيف ستتعامل القوى السياسية مع توازنات المشهد الجديد؟ وما مستقبل بعض الكتل الكبيرة في حال عدم مشاركتها في السلطة؟

أولاً: حزب قلب تونس يرث حزب نداء تونس

أظهرت نتائج الانتخابات التشريعية لليوم السادس من أكتوبر انهياراً كاملاً لجناح حافظ قائد السبسي في حزب نداء تونس، إذ قد لا يتجاوز نصيبه في البرلمان المقبل ثلاثة مقاعد فقط، في كان الفائز الأول في تشريعيات ٢٠١٤م بـ ٨٦ مقعداً.. واستطاع منذ ذلك التاريخ أن يقود الدولة من مفاصلها الثلاثة، إذ استلم الرئاسات الثلاث: رئاسة الجمهورية، ورئاسة الحكومة، ورئاسة البرلمان، إلا أن كثرة الصراعات بين أجنحته غير المتجانسة سياسياً وأيديولوجياً أنهكته ثم قسمته إلى مجموعة من الأحزاب، وشتت كتلته البرلمانية، ثم حدث الصدام بين رئاسة الحكومة ورئاسة الجمهورية، وظهرت الآثار السلبية تلك في تراجع الحزب في نتائجه التي حققها في الانتخابات البلدية لسنة ٢٠١٨م، إذ حل في المرتبة الثانية بعد حزب حركة النهضة والمستقلين. واليوم يستفيد من انهيار حزب نداء تونس الأحزاب الوريثة له وأهمها حزب «تحيا تونس» وحزب "قلب تونس"، في حين يتجه حزب "نداء تونس" نحو التلاشي.

حزب "تحيا تونس": رئاسة الحكومة تحقق نتائج متواضعة

في الوضع الحالي يبدو حزب «تحيا تونس» أفضل بكثير مما هو عليه الحزب الأصل «نداء تونس".[١] لكن يظل دون النتائج التي حققها "قلب تونس" والتي كان يتطلع لها[٢]. وذلك بالرغم من أن بيده رئاسة الحكومة وعدداً مهماً من الوزارات. ولعل تردي الأوضاع المعيشية للمواطنين، وعدم قدرة حكومة رئيس الوزراء يوسف الشاهد على تحقيق نتائج ظاهرة للعيان أثرت عليه سلباً وأضرت بصورته لدى الرأي العام. وكان الشاهد قد ترشح بدوره للانتخابات الرئاسية وحل في المرتبة الخامسة، بعد كل من قيس سعيد، ونبيل القروي، وعبد الفتاح مورو، وعبد الكريم الزبيدي. وقد اتهم رئيس الحكومة وحزبه بالوقوف وراء سجن المرشح للرئاسة نبيل القروي. كما اتهم بالتخلي عن الباجي قائد السبسي والتمرد عليه في اتجاه التحالف مع حركة النهضة التي تمسكت به رئيساً للحكومة رغم توجه رئيس الجمهورية نحو عزله. عوامل عدّة أسهمت في منع حزب «تحيا تونس» من وراثة ماكينة وشعبية حزب "نداء تونس" والحلول محله على الخريطة الحزبية. فراغ استطاع أن يستحله حزب نبيل القروي. إلا أن حزب "قلب تونس" لم ينجح في استقطاب جملة أنصار "نداء تونس"، بل تسرب بعضهم لصالح أحزاب تنتمي لذات العائلة السياسية مثل «الحزب الدستوري الحر" وغيره..

الحزب الدستوري الحر وزعيمته عبير موسي

يعد هذا الحزب من التنظيمات السياسية الحديثة من حيث تاريخ تأسيسه[٣]، وكان ذلك على أساس أنه يحاول التركيز على وراثته للبورقيبية مع السعي لاستقطاب أنصار حزب بن علي قبل الثورة، باعتبار أن مؤسسته (عبير موسي) كانت منخرطة وناشطة في التجمع الدستوري الديمقراطي الحاكم قبل ثورة ٢٠١١م. وعلى الرغم من نتائجه الضعيفة في انتخابات ٢٠١٨م البلدية، إلا أنه استفاد من تراجع بعض الأحزاب فيما بعد وحقق في انتخابات ٢٠١٩م اختراقاً أكيداً، بحصوله على ١٧ مقعداً. حصيلة لم يقدر على تحقيقها شق حافظ قايد السبسي من "نداء تونس"، أو حزب رئيس الوزراء « تحيا تونس». ولعل هذا يعود إلى كون كل أحزاب المعارضة حققت نتائج مرضية لها باعتبار أن التصويت كان في جزء كبير منها عقابياً لأحزاب الائتلاف الحاكم. وكانت عبير موسي قد ترأست هذا الحزب سنة ٢٠١٦م.

ظهور حزب "قلب تونس"

يعد حزب "قلب تونس" أحد أحدث التنظيمات السياسية في تونس، إذ تم تحويل أحد الأحزاب السابقة – حزب "السلم الاجتماعي التونسي" – إلى حزب « قلب تونس». وكان حزب السلم قد تأسس في شهر يونيو ٢٠١٩م ومؤسسته هدى كناني. وفي نهاية الشهر ذاته تحول إلى حزب يرأسه نبيل القروي ويحمل اسماً مغايراً، ويمثله قانونياً فتحي الهويدي، في حين تكون الناطقة باسم الحزب سميرة الشواشي. وكان فتحي الهويدي كاتب دولة للإعلام في عهد الرئيس بن علي، وهو أحد المساهمين في الشركة التي تمتلك قناة "نسمة" مع صاحبها «نبيل القروي». أما سميرة الشواشي فقد

(١) تأسس حزب نداء تونس سنة ٢٠١٢م. في حين أسس رئيس الوزراء يوسف الشاهد حزب «تحيا تونس» في مطلع سنة ٢٠١٩م.

(٢) تأسس حزب قلب تونس في شهر يونيو ٢٠١٩م.

(٣) تأسس سنة ٢٠١٣ تحت مسمى «الحركة الدستورية». وتحول سنة ٢٠١٦م إلى الحزب الدستوري الحر. تترأسه المحامية عبير موسي منذ أغسطس ٢٠١٦م.

تغيرت انتماءاتها الحزبية منذ ٢٠١١ مرات عدّة. إذ كانت بداياتها في حزب المبادرة مع كمال مرجان، ثم انخرطت في حزب سليم الرياحي «الاتحاد الوطني الحر"، ثم ظهرت في حزب "نداء تونس" بعد اندماجه مع الاتحاد الوطني الحر، وأخيراً أصبحت أبرز وجوه حزب «قلب تونس» ومرشحته في دائرة تونس الأولى. وفازت بمقعد في البرلمان في انتخابات ٦ أكتوبر ٢٠١٩م. أما عياض اللومي القيادي السابق في التجمع الوطني الديمقراطي الحاكم في عهد بن علي فقد انتمى إلى عدّة أحزاب منذ ثورة ٢٠١١م، إذ نجده أميناً عاماً لحزب المستقبل بعد الثورة ثم انضم إلى حزب الدكتور المنصف المرزوقي "حراك تونس الإرادة» ثم استقال سنة ٢٠١٧م. والآن في ٢٠١٩م يترشح في دائرة تونس الأولى على رأس قائمة حزب "قلب تونس". كما نجد أن أبرز مرشحي الحزب في دائرة قفصة، النائب عن حزب "نداء تونس" سابقاً سفيان طوبال، الذي يبدو أنه انضم إلى حزب نبيل القروي بكل أتباعه من حزب النداء إثر خسارته تزعم الانشقاق عن شق حافظ السبسي. هكذا يكون هذا الحزب قد استقطب شخصياته من تنظيمات واتجاهات سياسية مختلفة أغلبها من التي كانت سابقاً قريبة أو انتمت فعلاً لنداء تونس.

ثانياً: بروز اليسار الجديد: التيار الديمقراطي وحركة الشعب

تعد الجبهة الشعبية اليسارية من أكثر الخاسرين في الانتخابات التشريعية[٤]. فبعد النتائج الضعيفة لمرشحيها في الانتخابات الرئاسية، جاءت نتائج انتخابات السادس من أكتوبر لتأكيد التراجع الحاد الذي أصابها، ولا سيما أن الجبهة لم تدخل في الانتخابات التشريعية موحدة بل منشقة على نفسها. وهو ما أفقدها العدد المهم من المقاعد التي كانت حصلت عليها في انتخابات ٢٠١٤م وهو خمسة عشر مقعداً، ولم تحصل هذه المرّة سوى على مقعد واحد، وهو ما ينبئ على الأقل بتراجع اليسار التقليدي. وهذا فتح الباب أمام بروز يسار جديد يبدو، في السنوات الماضية، وجد خطابه قبولاً لدى شريحة واسعة نسبياً، بالمقارنة مع اليسار التقليدي المتجمع في ائتلاف الجبهة الشعبية. وتمثل اليسار الجديد في حزبين أساسيين حققا تقدماً ملحوظاً في الاستحقاقات الأخيرة، وهما التيار الديمقراطي الذي يتزعمه المحامي محمد عبّو[٥]. وقد حصد ٢٢ مقعداً واحتل المرتبة الثالثة بعد كل من حزب حركة النهضة وحزب قلب تونس. وبذلك يكون قد انتقل من محصلة ثلاثة مقاعد في برلمان ٢٠١٤م إلى مكانة جديدة بين أكبر الأحزاب في البلاد. أما الحزب اليساري الثاني فهو حركة الشعب والتي احتلت المرتبة السادسة بحصولها على ١٦ مقعداً بالبرلمان الجديد. وكان حظها في تشريعيات ٢٠١٤م ثلاثة مقاعد فقط. وبذلك تجاوز كلا الحزبين العدد المهم الذي كان للجبهة الشعبية في برلمان ٢٠١٤-٢٠١٩م.

أسئلة عدّة تطرح بخصوص صعود اليسار الجديد واكتسابه هذه المكانة المهمة في المشهد الحزبي، وكذلك بخصوص الأسباب العميقة لتراجع اليسار التقليدي. فلا يمكن تفسير ذلك بتشتته وكثرة النزاعات في داخله فحسب. ومهما يكن من أمر فإن حزبي حركة الشعب والتيار الديمقراطي قد يقبلان المشاركة في السلطة في إطار حكومة ائتلافية مع النهضة. أمر كانت الجبهة الشعبية ترفضه منذ العام ٢٠١١م.

(٤) تأسست الجبهة الشعبية سنة ٢٠١٢م بائتلاف ١١ حزباً يسارياً وقومياً. وكان الناطق الرسمي لها منذ التأسيس حمّه الهمامي أمين عام حزب العمال التونسي.

(٥) تأسس التيار الديمقراطي سنة ٢٠١٣م من طرف المنشقين عن حزب المؤتمر من أجل الجمهورية الذي كان يرأسه الدكتور المنصف المرزوقي.

ثالثاً: هل تراجعت حركة النهضة؟

كان جل استطلاعات الرأي يؤكد تسجيل حركة النهضة تراجعاً حاداً في التشريعية، وأنها لن تحتل المرتبة الأولى. وكل عمليات سبر الآراء التي تنظمها وتنشرها المراكز المتخصصة في تونس تؤكد أن الحزب الأول سيكون "قلب تونس"، وهو ما جعل الرأي العام يتوقع هذا الترتيب. إلا أن الانتخابات جعلت من حزب حركة النهضة الحزب الأول بحصوله على ٥٢ مقعداً. والتراجع يظهر في الفارق الذي خسره الحزب بالمقارنة مع تشريعيات ٢٠١٤م حيث كانت حصيلته ٦٩ مقعداً. ثم مع تفتت كتلة نداء تونس بالبرلمان أصبح حزب حركة النهضة يمتلك أهم الكتل تحت قبّة البرلمان، وكان قد حصد في انتخابات المجلس التأسيسي سنة ٢٠١١م ٨٩ مقعداً. هكذا يبدو إذاً التراجع الكبير لحصيلة النهضة في البرلمان، بالمقارنة مع السابق. لكنها وفي ظل انهيار حزب نداء تونس الذي كان يحتل المرتبة الأولى في انتخابات ٢٠١٤م، تحولت النهضة من جديد لتحتل المرتبة المتقدمة بالنسبة لكل الأحزاب الأخرى. فمهما يكن فقدان الحزب لجزء مهم من المقاعد، وأعداد كبيرة من المصوتين له، إلا أنه لم يُصب بما حدث للبقية. بل حافظ على ما يمكن أن نسميه الحد الأدنى. في حين اندثر بعض الأحزاب التي تحالفت معه أو نافسته.

لكن من جهة ثانية لم تخسر حركة النهضة كثيراً باعتبار أن أقرب التشكيلات السياسية الجديدة لها حصل على عدد مفاجئ رغم حداثة تنظيمه[٦]. فائتلاف الكرامة الذي يترأسه المحامي سيف الدين مخلوف جمع بين الكثير من الوجوه التي برزت في أحداث ثورة ٢٠١١ وما تلاها وعرفت بمواقفها الراديكالية والرافضة للتعامل مع الدولة العميقة. حصل هذا الائتلاف في انتخابات ٦ أكتوبر على ٢١ مقعداً، وهو يشارك لأول مرة في مثل هذه الانتخابات. وقد جمع ما يمكن تسميته بالجناح الإسلامي الراديكالي الذي يقع سياسياً وأيديولوجياً على يمين النهضة مع بعض المستقلين. وسيكون كتلة برلمانية مساندة لها في البرلمان وفي تشكيل الحكومة. وهو يعد من مفاجآت هذه الانتخابات حقيقة.

دائرة تونس الأولى وصراع الإرادات

لدائرة تونس العاصمة رمزية كبيرة، وهذا لدى كل الأحزاب تقريباً، وهذا بصفة عامة. من هنا جاء ترشح كبار شخصيات وقيادات الأحزاب في هذه الدائرة بالذات. لكن هذه المرة تبدو الأسماء المتقدمة للنيابة عن دائرة تونس الأولى تحركها أهداف سياسية ذات أبعاد متعددة، من بينها: تصفية حسابات بين بعض الشخصيات الحزبية. فالمرشح الأبرز هنا راشد الغنوشي رئيس حركة النهضة، وهو أول مرة يتقدم لمنصب سياسي في الدولة، وذلك منذ الثورة. ويبدو أن حزبه يتطلع لرئاسة البرلمان ويقدم رئيسه لهذا المنصب. في مواجهته دفع مختلف الأحزاب بأهم قياداتها أو رموزها. فنجد من المرشحين بعض أبرز قيادات اليسار ووجوهه التاريخية، مثل: بسمة الخلفاوي زوجة شكري بالعيد القيادي اليساري الذي اغتيل سنة ٢٠١٢م والتي تقدمت على رأس قائمة الاتحاد الديمقراطي الاجتماعي. كما ترشحت سامية عبو عن التيار الديمقراطي، وهي النائبة في البرلمان السابق وزوجة رئيس الحزب. كما ترشحت سميرة الشواشي عن حزب قلب تونس، والجيلاني الهمامي عن الجبهة الشعبية (فصيل حمّه الهمامي)، وأحمد الصديق عن حزب الجبهة الشعبية المنافس لائتلاف الجبهة الشعبية. كما ترشح الكثير من المستقلين والذين لهم نسبة مهمة من الشعبية والرمزية مثل: القاضية السابقة كلثوم كنّو عن ائتلاف «مواطنون». وقد وجد راشد الغنوشي نفسه في مواجهة من ينافسه على الصوت الإسلامي مثل: المحامي سيف الدين مخلوف الذي يتزعم «ائتلاف الكرامة"، وقد

(٦) ظهر هذا الائتلاف في فبراير ٢٠١٩م.

ترشح أيضاً في الدائرة نفسها. وقد فاز في هذه الدائرة المهمّة نائبان عن حركة النهضة، ونائبان عن حزب قلب تونس. في حين سقطت قيادات اليسار وحزب نداء المرشحة في هذه الدائرة.

وعلى العموم كانت التقدّم في هذه الدائرة لحركة النهضة وحزب قلب تونس. في حين سجلت بقية القائمات حضوراً متواضعاً باستثناء التيار الديمقراطي. وهذه نتائج أهم القائمات عن طريق مجموع الأصوات التي حصلت عليها:

- حركة النهضة: ٢٩٦٦٢ صوتاً
- حزب قلب تونس: ٢٠٨٠٤ صوتاً
- حزب التيار الديمقراطي: ١٤٥٠٥ صوتاً
- ائتلاف الكرامة: ٩٨٩٨ صوتاً
- الحزب الدستوري الحر: ٨٦١٣ صوتاً
- حزب الرحمة: ٦٧٨٤ صوتاً
- حزب تحيا تونس: ٤١٩٦ صوتاً

وهذه أمثلة لحصيلة بعض الأحزاب التي كانت مهمة على الساحة السياسية واختفت عن البرلمان الجديد أو سجلت حضوراً رمزياً.

- قائمة نداء تونس: ١٢٨٤ صوتاً
- قائمة الجبهة الشعبية: ١٢٠٩ صوت

وتبدو هنا النتائج الضعيفة التي حصل عليها حزب نداء تونس وائتلاف الجبهة الشعبية في تونس العاصمة رغم أهميتهما في الحياة السياسية في الفترة الماضية. كما يبدو بوضوح التقدم الكبير الذي حققته أحزاب ثانوية، بالمقارنة معهما، مثل: التيار الديمقراطي، أو الأحزاب الجديدة مثل: الدستوري الحر، وائتلاف الكرامة وحزب الرحمة... لكن الأكيد أن حزب قلب تونس ورث مكانة حزب نداء تونس في تونس العاصمة والعديد من الدوائر الأخرى. بل في كل دوائر الجمهورية تقريباً.

خاتمة

هكذا يتغير المشهد السياسي للمرة الثانية منذ أحداث الثورة سنة ٢٠١١م. فبعد بروز حزب نداء تونس وسيطرته على مفاصل الدولة منذ ٢٠١٤م، والمراهنة القوية عليه من قبل الدولة العميقة والقوى الإقليمية والدولية، يتقلب المشهد من جديد ببروز حزب جديد في تنظيمه وقياداته، مع الأفكار والتوجه السياسي ذاته تقريباً، واعتماداً على جزء جديد من القواعد الشعبية، مع الاحتفاظ بقسط كبير من أنصار نداء تونس، لكنه لا يحتل المرتبة الأولى. وتتجاوزه القوى الثورية في ردّة فعل عما حدث لها سنة ٢٠١٤م. فكيف ستتعامل الدولة العميقة والقوى الإقليمية والدولية مع المتغيرات على المشهد السياسي الجديد، خاصة مع فوز الأستاذ قيس سعيد بمنصب رئيس الجمهورية وانهزام زعيم حزب «قلب تونس» رجل الأعمال نبيل القروي؟ وكيف سيتم تشكيل الحكومة المقبلة في ضوء التشتت الموجود في البرلمان الجديد وعدم امتلاك النهضة عدداً كافياً من النواب؟ فهل ستكون حكومة ائتلاف بقيادة النهضة أو بقيادة شخصية مستقلّة؟ وما الأحزاب التي ستدخل ائتلافاً حكومياً تتزعمه حركة النهضة؟

النتائج الرسمية للانتخابات التشريعية ٢٠١٩م

توزيع المقاعد البرلمانية: أهم الأحزاب

الحزب	عدد المقاعد
حركة النهضة	٥٢
قلب تونس	٣٨
التيار الديمقراطي	٢٢
ائتلاف الكرامة	٢١
الدستوري الحر	١٧
حركة الشعب	١٦
تحيا تونس	١٤
مشروع تونس	٤
الاتحاد الشعبي الجمهوري	٣
نداء تونس	٣
الرحمة	٣
البديل التونسي	٣
آفاق تونس	٢
الجبهة الشعبية	**١**